

الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)

د. عماد مجيد علي

مدرس

جامعة كركوك – كلية التربية

الخلاصة

من دقائق اللغة، وعجيب سرها، وبديع أساليبها، أنك ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة، أو شيئاً من متعلقاتها، فإن أنت قدرت ذلك المحذوف، وأبرزته صار الكلام إلى غث سفساف ونازل ركنك لا صلة بينه وبين ما كان عليه أولاً . ولعل من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يُكسب العبارة قوةً ويجنبها الثقل .

ويؤكد أغلب النحاة والبلاغيين أن بلاغة الكلام ودلالاته على المعاني إنما تكمن في الحذف والإيجاز ، وبناءً على ذلك فإنهما – عندهم – أبلغ من الذكر وأصاله الأسلوب . وقد عقد له النحاة والبلاغيون أبواباً واسعة يبنون من خلالها جزالة الأسلوب القرآني وإعجازه . وقد وجدت في هذا البحث أن النحاة والبلاغيين يفرقون بين الحذف والإضمار ، إذ ذكر "الزرکشي" أن الإضمار عندهم يطلق على ما يبقى له أثر في اللفظ ، والحذف يطلق على ما لا يبقى له أثر في اللفظ .

وفي الحقيقة، إنني لم أجد نحويّاً أو بلاغيّاً راعى هذا العرف أو التزمه فيما يجريه من توجيهِ ، أو تأويل أو إعراب جملة ، بل كثيراً ما يوضع الحذف موضع الإضمار ، والقول نفسه يُطبق على الإضمار وهذا ما وجدته سائراً في كتب الأقدمين من نحاة أو بلاغيين ، وبعد التمهّص والتدقيق في ذلك تبين لي أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح ، لا على وجه الحقيقة ؛ لأن مقصدهم التفرّيب على المبتدئين ، والتعلّم للناسئين ، وهذا لا يعني في الوقت نفسه أنهم لا يفرقون بين المصطلحين كما فهم "ابن مضاء القرطبي" ، وتبعه في ذلك الدكتور "عبد الستار الجوّاري" ملتزماً رأيه في كثير من بحوثه ومقالاته .

وقد جاء بحثي هذا لكي يُبرأ القدماء ويبرأ ساحتهم مما نسب إليهم ، وقد عززت دفاعي عنهم بنصوص رصينة لا يشوبها غبار ، أو يتخللها شك . أسأل الله أن ينال بحثي القبول والثوفيق ، والله من وراء القصد .

المقدمة

مِنْ دَقَائِقِ اللَّغَةِ، وَعَجِيبِ سِرِّهَا، وَبَدِيعِ أَسَالِيبِهَا، أَنْكَ تَرَى الْجَمَالَ وَالرُّوعَةَ تَتَجَلَّى فِي الْكَلَامِ إِذَا أَنْتَ حَذَفْتَ أَحَدَ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ، أَوْ شَيْئاً مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهَا، فَإِنَّ أَنْتَ قَدَرْتَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفَ، وَأَبْرَزْتَهُ صَارَ الْكَلَامُ إِلَى غَتِّ سِفْسَافٍ وَنَازِلَ رُكْنِكَ لَا صِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا .
وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ دَوَاعِي الْحَذَفِ عِنْدَ الْعَرَبِ هُوَ الْإِيجَازُ وَالْاِخْتِصَارُ الَّذِي يُكْسِبُ الْعِبَارَةَ قُوَّةً وَبُجْنَةً الثَّقَلُ .

وَيُوكِّدُ أَغْلَبُ النُّحَاةِ وَالبَلَاغِيِّينَ أَنَّ بِلَاغَةَ الْكَلَامِ وَدَلَالَاتِهِ عَلَى الْمَعَانِي إِنَّمَا تَكْمُنُ فِي الْحَذَفِ وَالْإِيجَازِ ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا - عِنْدَهُمْ - أُنْبَلُغُ مِنَ الذِّكْرِ وَأَصَالَةِ الْأُسْلُوبِ . وَقَدْ عَقَدَ لَهُ النُّحَاةُ وَالبَلَاغِيُّونَ أَبْوَاباً وَاسِعَةً يَبْنُونَ مِنْ خِلَالِهَا جَزَالَهَ الْأُسْلُوبِ الْفَرَانِي وَإِعْجَازَهُ .
وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ النُّحَاةَ وَالبَلَاغِيِّينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحَذَفِ وَالْإِضْمَارِ ، إِذْ ذَكَرَ "الزَّرْكَشِيُّ" أَنَّ الْإِضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ فِي اللَّفْظِ ، وَالْحَذَفُ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ فِي اللَّفْظِ .

وَفِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّنِي لَمْ أَجِدْ نَحْوِيًّا أَوْ بِلَاغِيًّا رَاعَى هَذَا الْعُرْفَ أَوْ التَّزَمَهُ فِيمَا يُجْرِيهِ مِنْ تَوْجِيهِ ، أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ إِغْرَابِ جُمْلَةٍ ، بَلْ كَثِيرًا مَا يُوضَعُ الْحَذَفُ مَوْضِعَ الْإِضْمَارِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِضْمَارِ وَهَذَا مَا وَجَدْتُهُ سَائِرًا فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ نُحَاةٍ أَوْ بِلَاغِيِّينَ ، وَبَعْدَ التَّمَحِيصِ وَالتَّذْقِيقِ فِي ذَلِكَ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ أَكْثَرَ أَلْفَافِ النُّحَوِيِّينَ مَحْمُولَةً عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ مَقْصَدَهُمُ التَّقَرُّبُ عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ ، وَالتَّعَلُّمُ لِلنَّاشِئِينَ ، وَهَذَا لَا يَعْنِي فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ كَمَا فَهَمُ "ابْنُ مَضَاءٍ الْقُرْطُبِيُّ" ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الدُّكْتُورُ "عَبْدُ السَّاتَرِ الْجَوَارِي" مُلتزِمًا رَأْيَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ بُحُوثِهِ وَمَقَالَاتِهِ .

وَقَدْ جَاءَ بَحْثِي هَذَا لِكَيِّ يَبْرَأَ الْقُدَمَاءَ وَيُبْرَأَ سَاحَتَهُمْ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِمْ ، وَقَدْ عَزَزْتُ دِفَاعِي عَنْهُمْ بِنُصُوصٍ رَصِينَةٍ لَا يَشُوبُهَا غَبَارٌ ، أَوْ يَخْلَلُهَا شَكٌّ . أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنَالَ بَحْثِي الْقَبُولَ وَالتَّوْفِيقَ ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ .

التَّمْهِيدُ : ((فِي الْحَذَفِ وَدَوَاعِيهِ))

تَوْطِئَةٌ :

الْحَذَفُ لُغَةً : حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا : قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ ، وَمِنْهُ حَذَفْتُ الشَّعَرَ ، إِذَا أَخَذْتُ مِنْهُ ^(١) .
وَفِي الْأَصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّ : إِسْقَاطُ كَلِمَةٍ أَوْ أَكْثَرَ بِشَرْطِ أَلَّا يَتَأَثَّرَ الْمَعْنَى ، أَوْ الصِّيَاغَةُ ^(٢) . أَوْ هُوَ إِسْقَاطُ الشَّيْءِ لَفْظًا وَمَعْنَى ^(٣) . وَقِيلَ : ((إِسْقَاطُ كَلِمَةٍ بِلَا اجْتِزَاءٍ عَنْهَا بِدَلَالَةٍ غَيْرِهَا مِنَ الْحَالِ أَوْ فَحْوَى الْكَلَامِ)) ^(٤) . وَهُوَ أُسْلُوبٌ مُحَدَّدٌ مِنْ أَسَالِيبِ التَّأْوِيلِ يَرْتَكِزُ عَلَى دَعْوَى إِعَادَةِ صِيَاغَةِ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ وَلَا سِيَمَا النُّصُوصِ الْمُخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِ النَّصْرِفِ الْإِعْرَابِيِّ ^(٥) . وَهَذَا مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ فِي لُغَتِهِمْ ، إِذْ كَانُوا يُجَوِّزُونَ حَذْفَ مَا كَانَ مَعْلُومًا فِي الْكَلَامِ ^(٦) ، وَهُوَ مِنْ شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا وَصَفَهُ "ابْنُ جَنِّي" (ت ٣٩٢هـ) ^(٧) ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا زَادَ مَعْنَاهُ عَنْ لَفْظِهِ ^(٨) .

الْحَذَفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ : ((يَابُ دَقِيقُ الْمَسْلُوكِ ، لَطِيفُ الْمَأْخِذِ ، عَجِيبُ الْأَمْرِ ، شَبِيهُ السَّحَرِ ، فَإِنَّكَ تَرَى فِيهِ تَرَكَّ الذِّكْرِ أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ ، وَالصَّمْتُ عَنِ الْإِفَادَةِ أَزِيدُ لِلْإِفَادَةِ ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ ، وَأَنْتُمْ مَا تَكُونُونَ بَيَانًا إِذَا لَمْ تَبَيِّنُوا)) ^(٩) .

وَهُوَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ تَكْثِيفِ التَّرْكِيبِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِيجَازِهِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ ثَقَلِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ التَّخْفِيفُ مِنْ عِبَاءِ الْحَدِيثِ ، وَفِي الْإِيجَازِ تَكْمُنُ الْبِلَاغَةُ ، وَيَسْمُو الْكَلَامَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى قُوَّةِ السَّحَرِ - فِي التَّأَثِيرِ - وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَعَ الْحَذَفِ أَشَدَّ وَقَعًا فِي النَّفْسِ ^(١٠) .

وَرُبَّ صَمْتٍ أَفْصَحَ مِنَ الْكَلَامِ وَرَمَزَ أَلَمْ مِنْ لَدَغِ الْحُسَامِ^(١١) ، ((وَقَدْ حَذَفَتِ الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ وَالْمُفْرَدَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرَكَةَ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفٍ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ))^(١٢) .

وظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية ، وتظهر مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً ، مثل الذي نجد في لغتنا العربية ؛ لما جيلت عليه من خصائصها الأصلية من الميل إلى الإيجاز والحذف^(١٣) .

ولعل أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يُكسب العبارة قوةً ويُجنبها الثقل^(١٤) ، وذلك لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه^(١٥) .

علماً أن النحاة واللغويين أجمعوا على أن الأصل في كلام العرب الذكر ، ولا يصح حذف شيء منه إلا بدليل^(١٦) ، سواء أكان هذا الدليل صناعياً تقتضيه الصناعة النحوية ، أم غير صناعي (معنوي) يقتضيه معنى الكلام ، وبدلالة قرينة مقالية ، أو جالية على المحذوف أدركنا أن الحذف طارئ يعرض في الكلام خلافاً للأصل ، وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى ؛ لأن الأصل عدم التغيير^(١٧) ، وفي ذلك يقول "سبويه" (ت ١٨٠ هـ) : ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ، ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً))^(١٨) .

ويؤكد أغلب البلاغيين والنحاة أن بلاغة الكلام ودلالاته على المعاني الثواني إنما تكمن في الحذف والإيجاز ، وبناءً على ذلك فإنهما - عندهم - أبلغ من الذكر وأصلية الأسلوب ودقته^(١٩) . والسر في ذلك ((أن في البيان بعد الإبهام الذي يحصل في النفس دغدة ونبل لا يكون إذا لم يتقدمها محرك))^(٢٠) ، والحذف في الكلام يحقق غايات قد لا يحققها الذكر من حسن القول وجماله وألفة النفس له ، قال الجرجاني : ((فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه ، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجده حذفه هنا أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به))^(٢١) .

وفي ذلك قال الرُّمائي (ت ٣٨٤ هـ) : ((وإنما صار الكلام في مثل هذا أبلغ من الذكر ؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان))^(٢٢) . غير أن هذا الكلام يصدق في مواطن مخصصة توجد فيها مرجحات الحذف على الذكر ، نحو : القرينة الموسوعة للحذف ، والدليل الذي يعين المحذوف ومكانه ، أما عند وجود دواع مقامية ، أو سياقية توجب الحذف فإن الذكر في هذه الحال - إذا ذكر - أولى بالمقام وأبلغ وأدل على المعنى المقصود ، وذكره أرجح من حذفه ؛ ((لأنه من المعلوم أن الحذف أغراضه التي لا يغني الذكر غناءً فيها ، وإن للذكر أغراضه التي لا يغني الحذف غناءً فيها ، وإن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال ، فالذكر في مواطنه بليغ مطابق ، والحذف في موضعه بليغ مطابق))^(٢٣) ، لمقتضى الحال التي عليها مخاطب ، والمقام الذي سبق له الكلام ، قال "الزمكاني" (ت ٦٥١ هـ) : ((عساك تقول : الحذف محل بفائدة المحذوف وتغفل عما للإبهام والإيهام من التّفخيم والإعظام ، ورب صمت أفصح من الكلام))^(٢٤) .

وقد أفادت كتب النحو الحديث عن الذكر والحذف ، غير أنها وقفت على جوانب الوجوب على أنها هي الأصل فيهما ، ولمحوا إلى جوانب جواز العُدول عن هذا الأصل بإشاراتٍ عابرة وإن كانت هي الأدعى بالرعاية ؛ لأنها الميدان الذي تتبارى فيها المواهب ، وتكمن فيها الدلالات العميقة ، والمعاني الزائدة على أصل المعنى من التي يحتاج استنباطها إلى ذكاء ومهارة في التوجيه ، وذوق مرهف ، وعلى وجه الخصوص في تعبيرات القرآن الكريم على ما سنبيته في هذا البحث إن شاء الله تعالى . وإذا ما عدنا إلى أسلوب القرآن الكريم وجدنا فيه حذفاً ، فلننسب الحذف إلى مضمون النص القرآني ، وإنما ننسبه إلى تراكييب اللغة ، وذلك ((بأن اللغة تجعل للجُملة العربية أنماطاً تركيبية معينة ، ففي الجُملة أركانها ومكملاتها ، وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره ، وما لا يستغني المعنى عن تقديره ،

فَإِذَا لَمْ تَشْتَمِلِ الْجُمْلَةُ عَلَى أَحَدٍ أَرْكَانِهَا ، أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى ، أَوْ يَقْتَضِيهِ التَّرَكِيبُ مِنْ مُكْمَلَاتِهَا وَعَنَاصِرِهَا الْآخَرَى ، ثُمَّ اتَّضَحَ الْمَعْنَى بِذَوْنِ ذِكْرِ هَذِهِ الْعَنَاصِرِ ؛ لَوْجُودِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَحذُوفِ عَدَدُنَا ذَلِكَ حَدْفًا جِيءَ بِهِ لَطَلَبِ الْخَفَةِ اخْتِصَارًا ، أَوْ اقْتِصَارًا ، أَوْ تَجَنُّبًا لِلْحَشْوِ ، أَوْ لِسَبَبِ آخَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ . وَكُلُّ عُنْصُرٍ مِنْ عَنَاصِرِ الْجُمْلَةِ صَالِحٌ لِأَنْ يُحْدَفَ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ)) (٢٥).

وَلَمَّا كَانَ الْحَدْفُ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ (٢٦) ، فَإِنَّ أَحَدَ الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ لَا يَرَى جَدْوَى مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ ؛ لِأَنَّ الْحَدْفَ عِنْدَهُ يَذْهَبُ مَا قَصَدَ إِلَيْهِ الْكَلَامُ مِنْ تَأْثِيرٍ فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، إِذْ قَالَ : ((وَغَايَةُ هَذَا الْبَحْثِ أَنْ تُشِيرَ إِلَى تِلْكَ الْأَصُولِ غَيْرِ الْمُؤَسَّسَةِ عَلَى أُسَاسٍ ، فَلَا تَعُودُ مَوَازِينُ تَوَزُنُ بِهَا الصِّحَّةُ وَالْخَطَأُ ، وَيُعْرَفُ بِهَا الصَّوَابُ مِنَ الْغَلَطِ ، وَلَا تُهْمَلُ تِلْكَ الصُّورُ الْجَمِيلَةُ مِنَ التَّعْبِيرِ ، أَوْ يُسَاءُ إِلَيْهَا بِالتَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ فَيَضِيعُ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيُّ وَآثَرُهُ الْمَقْصُودُ فِي النُّفُوسِ وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ الْحَدْفُ ، حَذْفُ الْعُمْدَةِ كَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْفَاعِلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، أَوْ حَذْفُ الْفَضْلَةِ كَالْمَفْعُولِ وَالْمَجْرُورِ وَالْمُضَافِ ، لَقَدْ أَلْفَنَّا النِّحَاةَ يَقْدُرُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ ... وَتَقْدِيرُ الْمَحذُوفِ سَوَاءٌ كَانَ وَاجِبَ الذِّكْرِ أَوْ غَيْرَ وَاجِبِ الذِّكْرِ يُعْبَرُ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ يُضْعَفُ آثَرُهُ فِي النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَأْلُوفِ ذِكْرُهُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ غَالِبًا ضَرْبٌ مِنَ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُتَلَقِّي)) (٢٧).

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ لَا يَقْبَلُ الشَّكَّ عَلَى مُسَانَدَةِ الْبَاحِثِ لِدَعْوَى "ابْنِ مَضَاءِ الْقُرْطُبِيِّ" (ت ٥٩٢هـ) فِي الْحَدْفِ وَالتَّقْدِيرِ وَالزِّيَادَةِ وَالَّذِي نَادَى إِلَى الْإِعَاءِ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ : ((فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَحذُوفَةِ مَوْجُودَةٌ فِي نَفْسِ الْقَائِلِ ، وَإِنَّ الْكَلَامَ بِهَا يَتِمُّ ، وَإِنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ وَالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْأَلْفَافِ ، إِلَّا أَنَّهَا حَذَفَتْ الْأَلْفَافُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا إِيْجَازًا ، كَمَا حَذَفَتْ مِمَّا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ إِيْجَازًا ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ نَاقِصًا ، وَأَنْ لَا يَتِمَّ إِلَّا بِهَا ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ ، وَزِدْنَا فِي كَلَامِ الْقَائِلِينَ مَا لَمْ يَلْفُظُوا بِهِ ، وَلَا دَلَّنَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ إِلَّا ادَّعَاءُ أَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ فَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ لَفْظِيٍّ . وَقَدْ فُرِعَ مِنْ إِبْطَالِ هَذَا الظَّنِّ بَيِّقِينَ ، وَادَّعَاءُ الزِّيَادَةِ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا خَطَأً بَيِّنٌ ، لَكِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ عِقَابٌ ، أَمَّا طَرْدُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَا يَأْنِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ... فَالْقَوْلُ بِذَلِكَ حَرَامٌ)) (٢٨).

وَلَسْنَا مُلْزَمِينَ بِالْأَخْذِ بِمَا جَاءَ بِهِ "ابْنُ مَضَاءِ الْقُرْطُبِيِّ" ، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ لِأَنَّ الْحَدْفَ وَالِإِضْمَارَ أَمْرَانِ أَقْرَبُهُمَا أَهْلُ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ نَكْتَةٍ بِلَاغِيَّةٍ تُضْفِي عَلَى النَّصِّ حَالًا تَمْنَحُهُ قُوَّةٌ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلِهَذَا نَحْدُ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَرَكَيبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَدْفًا ، وَلَكِنَّا لَا نَعْتَرُ عَلَى حَدْفِ يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ سِبَاقٍ ، زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةَ فِي الْكَلَامِ الْقَلِيلِ . وَعَلَى هَذَا قَالَ "الزَّمَخْشَرِيُّ" : ((إِنَّ الْحَدْفَ وَالِإِخْتِصَارَ هُوَ نَهْجُ التَّنْزِيلِ)) (٢٩).

وَمَا جَاءَ بِهِ "ابْنُ مَضَاءِ الْقُرْطُبِيِّ" وَمَنْ تَبِعَهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى عِلَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدْفَ الْمَنْسُوبَ إِلَى أُسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَشْمَلُ التَرَكَيبَ اللَّغَوِيَّةَ الَّتِي تَجْعَلُ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنْمَاطًا تَرْكِيبِيَّةً مُعَيَّنَةً وَلَيْسَ مَضْمُونُ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْكَرِيمِ (٣٠) ، وَهَذَا أَمْرٌ أَقْرَبُهُ كُتُبُ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ (٣١) ، فَلَا دَاعِيَ لِنُكْرَانِهِ وَالتَّرَدُّدِ فِي قَبُولِهِ .

الفرق بين الحذف والإضمار

فَرَّقَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ بَيْنَ الْحَدْفِ وَالِإِضْمَارِ ، فَرَعَمَ : ((أَنَّ الْفَاعِلَ يُضْمَرُ وَلَا يُحْدَفُ ، فَإِنْ كَانُوا يَعْنُونَ بِالْمُضْمَرِ مَا لَا يَدُّ مِنْهُ وَبِالْمَحذُوفِ مَا قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ ، فَهُمْ يَقُولُونَ : هَذَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . وَالْفِعْلُ الَّذِي بِهِذِهِ الصِّفَةُ لَا يَدُّ مِنْهُ ، وَلَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ النَّاصِبُ ، فَلَا يُوجَدُ مَنْصُوبٌ إِلَّا بِنَاصِبٍ ، وَإِنْ كَانُوا يَعْنُونَ بِالْمُضْمَرِ الْأَسْمَاءَ ، وَيَعْنُونَ بِالْمَحذُوفِ الْأَفْعَالِ ، وَلَا يَقَعُ الْحَدْفُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ ، أَوِ الْجُمْلِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ ، فَهُمْ يَقُولُونَ فِي قَوْلِنَا : (الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا) إِنَّ الْمَفْعُولَ

مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُهُ ، فَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَهُ ، وَبِمَا يُظُنُّ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُرِيدُهُ ، فَهُوَ فَرَقٌ ، وَلَكِنْ إِطْلَاقَ النَّحْوِيِّينَ لِهَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَا يَأْتِي مُوَافِقًا لِهَذَا الْفَرْقِ ((^(٣٧)) . وَذَكَرَ "الزَّرْكَشِيُّ" ((أَنَّ الْإِضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي اللَّفْظِ))^(٣٨) . وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ "الشَّهَابِيِّ" ((وَغَيْرَ بِالْإِضْمَارِ دُونَ الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِضْمَارَ الْحَذْفُ مَعَ بَقَاءِ الْأَثَرِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِوُجُودِ مُقَدَّرٍ لَهُ ، وَالْحَذْفُ أَعْمُ مِنْهُ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى الْآخِرِ كَمَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ))^(٣٩)

وَجَاءَ فِي الْكَلِمَاتِ : ((الْحَذْفُ إسْقَاطُ الشَّيْءِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَالْإِضْمَارُ إسْقَاطُ الشَّيْءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى))^(٤٠) ، وَأَبْدَأَ إِنَّمَا يَلْتَقِ الْإِضْمَارُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ وَلَا يُضْمَرُ شَيْءٌ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُ^(٤١) . الَّذِي أُرِيدَ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْجَانِبِ: إِنِّي لَمْ أَجِدْ نَحْوِيًّا أَوْ بَلَاغِيًّا رَاعَى هَذَا الْعُرْفَ أَوْ التَّزِمَةَ ، فِيمَا يُجْرِيهِ مِنْ تَوْجِيهِ ، أَوْ تَأْوِيلِ نَحْوِيٍّ ، أَوْ إِعْرَابِ جُمْلَةٍ ، بَلْ كَثِيرًا مَا يُوضَعُ الْحَذْفُ مَوْضِعَ الْإِضْمَارِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِضْمَارِ ، وَهَذَا مَا وَجَدْنَاهُ مِنْ خِلَالِ قِرَائَتِي لِبَعْضِ كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ نَحَاةٍ أَوْ بَلَاغِيَّينَ فَهَذَا "عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ" (ت ٧٧٤هـ) يُطَالِعُنَا بِاسْتِخْدَامِهِ لِمُصْطَلَحِ الْإِضْمَارِ لِلْفِعْلِ وَالِاسْمِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ دُونَمَا تَفَرُّقَةٍ بَيْنَهُمَا ، إِذْ قَالَ : ((وَكَمَا يُضْمَرُونَ الْمُبْتَدَأَ فَيَرْفَعُونَ ، فَقَدْ يُضْمَرُونَ الْفِعْلَ فَيَنْصَبُونَ كَبَيِّنِ الْكِتَابِ أَيْضًا :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٤٢)

أَنشَدَهُ بَنَصِبَ (دِيَارَ) عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَذْكَرُ دِيَارَ مِيَّةٍ.))^(٤٣) وَهَذَا "ابْنُ جَنِّي" الَّذِي نَرَاهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي اسْتِخْدَامِهِ ، إِذْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))^(٤٤) ، ((أَمَّا مَكْرُ بِالنَّصِبِ فَعَلَى الظَّرْفِ ، كَقَوْلِكَ : زُرْتُكَ خُفُوقَ النِّجْمِ ، وَصِيَّاحَ الدِّيَكِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْ : صَدَدْتُمُونَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ))^(٤٥) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((وَأَخَذَ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ))^(٤٦) ، ((وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُدَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ((فَلَا قُوَّةَ ...)) وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِالِابْتِدَاءِ ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ : وَهُنَاكَ أَخَذَ لَهُمْ ، إِحَاطَةً بِهِمْ ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ مَا دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ))^(٤٧) ، فَتَارَةً يَسْتَخْدِمُ (الْمَحذُوفَ) ، وَتَارَةً أُخْرَى يَسْتَخْدِمُ (الْمُضْمَرَ) لِلْفِعْلِ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ .

وَقَالَ "ابْنُ عَطِيَّةٍ" : ((وَالنَّاصِبُ لِقَوْلِهِ (دَابًّا تَزْرَعُونَ)^(٤٨) عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ، إِذْ فِي قَوْلِهِ : " تَزْرَعُونَ " تَدَابُّونَ ، وَهِيَ عِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : قَعَدَ الْفَرُفَصَاءُ ، وَاشْتَمَلَ الصَّامَاءُ ، وَسَيَّبُوهُ يَرَى نَصَبَ هَذَا كُلِّهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ))^(٤٩) .

وَهَذَا "أَبُو حَيَّانٍ" (ت ٧٥٤هـ) يَسْتَخْدِمُ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ ، إِذْ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((أَنْ لَوْ يَشَاءُ))^(٥٠) ، جَوَابُ قِسْمٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَأَقْسَمُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ، وَيَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا الْقِسْمِ وَجُودُ (أَنْ) مَعَ (لَوْ) ((...))^(٥١) .

وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَمْضِيَ فِي تَتَبُعِي لِكُتُبِ النَّحْوِ وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ فَالْشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ لَا حَصْرَ لَهَا . وَهَذَا لَا يَعْنِي فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ أَنَّنِي لَا أَتَّفِقُ مَعَ "ابْنِ مَضَاءِ الْقُرْطُبِيِّ" وَ"الزَّرْكَشِيِّ" صَاحِبِ الْبُرْهَانِ ، كَمَا ذَهَبَ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ قَائِلًا : ((وَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ "ابْنِ مَضَاءٍ" فِيمَا نَسَبَهُ إِلَى النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي اللَّفْظِ ، وَالْحَذْفُ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَبْقَى أَثَرُ لَهُ فِي اللَّفْظِ))^(٥٢) .

وَالْأَمْرُ عِنْدِي فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ مَوْجُودٌ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ مِنْ مُمْلَحَظَةِ الْمُقَدَّرِ بِأَبِ الْاسْتِثْقَاءِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَخْفَيْتُهُ كَمَا أَنَّ أَكْثَرَ الْمُضْمَرِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِنْ شِئْتَ جِئْتَ بِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهِ^(٥٣) . أَمَّا الْحَذْفُ فَمِنْ حَدَفْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتُهُ ، وَهُوَ يُشْعِرُ بِالطَّرْحِ بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ^(٥٤) الَّذِي يَعْنِي تَرْكَ الشَّيْءِ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِهِ ، وَهُوَ إسْقَاطُ الشَّيْءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى^(٥٥) .

إِنَّ النُّحَاةَ وَالتَّلَاغِيَيْنِ لَمْ يَلْتَزِمُوا بِهِذَيْنِ الْمُصْطَلَحَيْنِ فِي تَوْجِيهَاتِهِمْ وَتَأْوِيلَاتِهِمْ النَّحْوِيَّةَ ، وَإِنِّي لَأَلْتَمِسُ الْعُذْرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ((أَكْثَرَ أَلْفَاظِ النَّحْوِيِّينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ ، لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ مَقْصِدَهُمُ التَّقْرِيبَ عَلَى الْمُبْتَدئينِ وَالتَّعَلُّمِ لِلنَّاسِ))^(٥١) .

وَهَذَا مَا وَجَدْتُهُ عِنْدَ الدُّكْتُورِ "فَاضِلِ السَّامَرَّايِّ" الَّذِي يَسْتَخْدِمُ مُصْطَلَحَ الْحَذَفِ مَكَانَ الْإِضْمَارِ ، إِذْ يَقُولُ فِي (أَنَّ) النَّاصِبَةَ ((وَكَحَذَفِ "أَنَّ" النَّاصِبَةَ وَبَقَاءَ عَمَلِهَا نَحْوُ : "أَرِيدُ أَدْرُسَ " (٥٢) ، وَ(أَنَّ) لَا تُحَذَفُ بَلْ تُضْمَرُ ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ فِي الْجُمْلَةِ . أَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّنْيِيسِ وَالتَّسْهِيلِ وَالتَّسَامُحِ الَّذِي نَسْتَحْدِثُهُ نَحْنُ أَسَاتِذَةُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي مُحَاضَرَاتِنَا الْيَوْمِيَّةِ ، إِذْ نَقُولُ : (يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ) ، وَ(مَجْزُومٌ بِالسُّكُونِ) . وَهُوَ لَا يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَلَا يُجْزَمُ بِالسُّكُونِ بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ الضَّمَّةُ ، وَمَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ السُّكُونُ ، نَقُولُ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) ، وَنُعْرِبُ شِبْهَ الْجُمْلَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ لَزِيدٍ وَهُوَ لَيْسَ خَبَرًا بَلْ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الَّذِي يُقَدِّرُهُ النُّحَاةُ بِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقَرٍّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَصَحِّ .

وَلَا بَيْنَ الْقِيمِ الْجُوزِيَّةِ (ت ٧٥١ هـ) الْتِفَاتَةٍ جَمِيلَةٍ فِي هَذَا الشَّانِ ، إِذْ يَرَى أَنَّ ((الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَفْظُ الْفِعْلِ مُتَضَمِّنٌ لَهُ دَالٌّ عَلَيْهِ ، وَاسْتَغْنَى عَنْ إِظْهَارِهِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ مُضْمَرٍ وَلَمْ يُعَبِّرْ عَنْهُ بِمَحذُوفٍ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ هُوَ الْمُسْتَتَرُّ ، فَهُوَ مُضْمَرٌ فِي النَّبْتَةِ مُخْفَى فِي الْخُلْدِ ، وَالْإِضْمَارُ هُوَ الْإِخْفَاءُ فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا سَمَوْا مَا حَذَفُوهُ لَفْظًا وَأَرَادُوهُ نَبْتَةً مُضْمَرًا ، مِثْلَ الْعَائِدِ فِي قَوْلِكَ : (الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا) وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ (زَيْدٌ قَامَ) قِيلَ : الضَّمِيرُ فِي (زَيْدٌ قَامَ) لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ثُمَّ حُذِفَ ، وَلَكِنَّهُ مُضْمَرٌ فِي الْإِرَادَةِ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَحذُوفُ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَفِظَ بِهِ فِي النُّطْقِ ثُمَّ حُذِفَ تَخْفِيفًا ، فَلَمَّا كَانَ قَدْ لَفِظَ بِهِ ثُمَّ قُطِعَ مِنَ اللَّفْظِ تَخْفِيفًا عَبَّرَ عَنْهُ بِالْحَذَفِ . وَالْحَذَفُ هُوَ الْقَطْعُ مِنَ الشَّيْءِ))^(٥٣) .

قَالَ "ابْنُ مَالِكٍ" (ت ٦٧١ هـ) : ((وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ - وَحْدَهُ - حَذَفَ الْفَاعِلِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَمَنَعَ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ أُدْعِيَ فِيهِ الْحَذَفُ فَلَا إِضْمَارَ فِيهِ مُمَكِّنٌ))^(٥٤) . وَقَدْ رَدَّ "ابْنُ مَيْمُونٍ" (ت ٥٦٧ هـ) : ((قَوْلُ النُّحَاةِ : أَنَّ الْفَاعِلَ يُحَذَفُ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ ، وَقَالَ الصَّوَابُ أَنَّ يُقَالُ : يُضْمَرُ وَلَا يُحَذَفُ ؛ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ))^(٥٥) .

وَقَدْ فَرَّقَ "ابْنُ السَّرَاجِ" (ت ٣١٦ هـ) بَيْنَ مُصْطَلَحِي الْحَذَفِ وَالْإِتْسَاعِ وَعَقَدَ لَهُ بَابًا فِي الْأَصُولِ ، إِذْ يَرَى أَنَّ الْحَذَفَ يَخْتَصُّ بِحَالَةِ إِسْقَاطِ الْعَامِلِ وَإِبْقَاءِ الْمَعْمُولِ عَلَى مَا كَانَ لَهُ مِنْ حُكْمٍ إِعْرَابِيٍّ فَإِذَا تَغَيَّرَ الْحُكْمُ الْإِعْرَابِيُّ بَعْدَ الْحَذَفِ دَلَّ عَلَيْهِ بِاصْطِلَاحٍ آخَرَ وَهُوَ الْإِتْسَاعُ ، وَيَقُولُ : ((اَعْلَمْ أَنَّ الْإِتْسَاعَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَذَفِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَالْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ، أَنَّ هَذَا يُقِيمُهُ مَقَامَ الْمَحذُوفِ وَتُعْرِبُهُ بِإِعْرَابِهِ ، وَذَلِكَ الْبَابُ يُحَذَفُ الْعَامِلُ فِيهِ وَتَدْعُ مَا عَمِلَ فِيهِ عَلَى حَالِهِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَهَذَا الْبَابُ الْعَامِلُ فِيهِ بِحَالِهِ ، وَإِنَّمَا يُقِيمُ فِيهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ((سِلَ الْقَرْيَةِ))^(٥٦) تُرِيدُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ : بَنُو فُلَانٍ يَطُوفُ هُمُ الطَّرِيقُ : يُرِيدُونَ أَهْلَ الطَّرِيقِ ، وَقَوْلُهُ : ((وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ))^(٥٨) ، وَأَمَّا اتِّسَاعُهُمْ فِي الظَّرْفِ فَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : (حَبِذَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ) ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى : ((حَبِذَ عَلَيْهِ الْوَحْشَ فِي يَوْمَيْنِ))^(٥٩) .

وَسَبَبُوهُ يُسَمِّي ذَلِكَ اتِّسَاعَ الْكَلَامِ وَاخْتِصَارَهُ^(٦٠) . قَالَ "ابْنُ جَنِّي" : ((الْحَذَفُ اتِّسَاعٌ وَالْإِتْسَاعُ بَابُهُ آخِرُ الْكَلَامِ وَأَوْسَطُهُ ، لَا صَدْرُهُ وَأَوَّلُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ اتَّسَعَ بِزِيَادَةٍ (كَانَ) حَشَوًا أَوْ آخِرًا ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا))^(٦١) .

وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنَ النُّحَاةِ يَسْتَغْنُونَ عَنْ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا "ابْنُ السَّرَاجِ" ، وَ"ابْنُ جَنِّي" مِنْ بَعْدِهِ ، وَيَجْعَلُونَ الْحَذَفَ يَشْمَلُ حَالَتِي تَغْيِيرِ الْمَعْمُولِ وَبَقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَضْعٍ إِعْرَابِيٍّ ، وَلَعَلَّ مَا فِي كَلَامِ "ابْنِ السَّرَاجِ" نَفْسَهُ مَا يُبَيِّرُ مِثْلَ هَذَا الْمَوْقِفِ ، فَإِنَّهُ يَعْتَرِفُ صَرَاحًا بِأَنَّ الْإِتْسَاعَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَذَفِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ يُنْطَبِقُ عَلَى "ابْنِ جَنِّي" أَيْضًا .

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا ، إِنَّ الْحَذَفَ يَعْنِي إِسْقَاطَ بَعْضِ الصَّبْغِ الْمَوْجُودَةِ فِي النَّصِّ سِوَاءَ بَقْيِ التَّرْكِيْبِ بَعْدَ الْحَذَفِ عَلَى مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ أَوْ تَغْيِيرَتْ حَرَكَتُهُ لِيَتَنَاسَبَ مَعَ وَضْعِهِ الْإِعْرَابِيِّ الْجَدِيدِ .

هَلِ الحَذْفُ مِنَ المَجَازِ؟

ذَكَرَ "ابْنُ عَطِيَّة" (ت ٥٤٦هـ) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ))^(٦٢) أَنَّ الْمُرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَهُوَ مِنَ الْمَجَازِ ، وَأَكَّدَ أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ هُوَ عَيْنُ الْمَجَازِ أَوْ مُعْظَمُهُ ، وَنُسِبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى "سَيِّبَوَيْهِ" وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ ، وَلَيْسَ كُلُّ حَذْفٍ مَجَازاً ، وَرَجَّحَ أَنَّ الحَذْفَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْمَجَازِ^(٦٣) .

وَقَدْ تَنَاولَ "عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ" (ت ٤٧١هـ) هَذَا الْمَوْضُوعَ وَقَصَلَ الْقَوْلَ فِيهِ مُبَيِّناً الْفَرْقَ بَيْنَ الحَذْفِ وَالْمَجَازِ ، وَالضَّابِطَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ الحَذْفُ مَجَازاً إِذَا تَغَيَّرَ فِيهِ الحُكْمُ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الحُكْمُ فَلَا مَجَازَ فِي ذَلِكَ ((وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنَّ وَجْهَ الْمَجَازِ مِنْ هَذَا الحَذْفِ ، فَإِنَّ الحَذْفَ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ تَغْيِيرِ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ مَا بَقِيَ بَعْدَ الحَذْفِ لَمْ يُسَمَّ مَجَازاً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو " فَتَحْذِفُ الْخَبَرَ ثُمَّ لَا تُوصِفُ جُمْلَةَ الْكَلَامِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَأَنَّهُ مَجَازٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَدَّ إِلَى تَغْيِيرِ حُكْمٍ فِيهِمَا بَقِيَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَبُزِيْدُهُ تَقْرِيراً أَنَّ الْمَجَازَ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ أَنْ تُجَوَّزَ بِالشَّيْءِ مَوْضِعُهُ وَأَصْلُهُ ، فَالْحَذْفُ بِمَجَرَّدِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الوَصْفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الذِّكْرِ وَإِسْقَاطَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَكُونُ نَقْلاً لَهَا عَنْ أَصْلِهَا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ النُّقْلُ فِيهِمَا دَخَلَ تَحْتَ النُّطْقِ . وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يُوصَفَ المَحْذُوفُ بِالمَجَازِ بَقِيَ الْقَوْلُ فِيهِمَا لَمْ يُحْذَفْ ، وَمَا لَمْ يُحْذَفْ وَدَخَلَ تَحْتَ الذِّكْرِ لَا يَزُولُ عَنْ أَصْلِهِ وَمَكَانِهِ حَتَّى يُغَيَّرَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ أَوْ يُغَيَّرَ عَنْ مَعَانِيهِ ؛ فَأَمَّا وَهُوَ عَلَى حَالِهِ وَالمَحْذُوفُ مَذْكُورٌ فَتَوَهُمُ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ أَبْعَدِ الْمَحَالِ ، فَأَعْرِفْ))^(٦٤) .

وَالْتَحَقِيقُ أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالمَجَازِ اللَّفْظُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فَالمَحْذُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالمَجَازِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ ، فَالْحَذْفُ كَذَلِكَ^(٦٥) .

((الخَاتِمَةُ))

لَجَأَ الْعَرَبُ إِلَى الحَذْفِ فِي كَلَامِهِمْ مُسْتَهْدِفِينَ فِي ذَلِكَ الْإِيجَازَ وَالِاخْتِصَارَ ، وَالِاِكْتِفَاءَ بِبُيُورِ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ عَالِماً بِهِ ، إِذْ لَا حَذْفَ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، فَحَذَفُوا مِنْ كَلَامِهِمْ الْمُفْرَدَ وَالْجُمْلَةَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرْكَهَ . وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ النُّحَاةِ بَيْنَ مَا يُضْمَرُ وَمَا يُحْذَفُ ، وَلَكِنَّ الْكَثِيرَ مِنْهُمْ يُطْلِقُ مُصْطَلَحَ الْإِضْمَارِ وَيُرِيدُ بِهِ مَا وَجَدْنَاهُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ ، وَلَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ أَكْثَرَ أَلْفَاظِ النُّحَوِيِّينَ جَاءَتْ مَحْمُولَةً عَلَى التَّجَاوُزِ وَالتَّسَامُحِ ، لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُصِيبُونَ الْحَقِيقَةَ ؛ لِأَنَّ مَقْصَدَهُمُ التَّقْرِيبُ وَالتَّسْهِيلُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ وَالتَّقْرِيبُ لِلنَّاشِئِينَ ، وَفِي ذَاتِ الْوَقْتِ لَا يَعْنِي أَنَّهُمْ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْمُصْطَلَحِينَ بَلْ هُمْ أَدْرَى فِي ذَلِكَ مَهْمَا قِيلَ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ بَاعَدَتْ جَادَةَ الصَّوَابِ .

وَالْحَذْفُ بَابٌ وَاسِعٌ مِنْ أَبْوَابِ النُّحُو ، إِذْ إِنَّمَا نَجِدُ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَرَائِبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَذْفاً ، وَلَكِنَّمَا لَا نَعْتَزُّ عَلَى حَذْفٍ يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ سِيَاقٍ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةَ فِي الْكَلَامِ الْقَلِيلِ وَهَذَا هُوَ نَهْجُ التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ .

الهوامش

- ١- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : (حذف) ٢١٧/٣ . واللسان مادة (حذف) : ٣٩/٩ . وبدائع الفوائد ٢١٦/١ .
- ٢- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٢/٣ . وبدائع الفوائد : ٢١٦/١ . وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٩٠ .
- ٣- ينظر : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : ٣٨٤ .
- ٤- النكت في إعجاز القرآن : ٢٤١ .
- ٥- ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٣ .
- ٦- ينظر : المجتني لابن دريد : ١٦ .
- ٧- ينظر : الخصائص : ١٤٠/٢ .
- ٨- ينظر : المثل السائر : ٣١٢/٢ .
- ٩- دلائل الإعجاز : ١٤٦ . وينظر : المثل السائر : ٣١٦/٢ .
- ١٠- ينظر : التراكيب اللغوية في العربية : ١٥٢ .
- ١١- ينظر : البرهان الكاشف عن وجوه إعجاز القرآن : ٣٧ .
- ١٢- الخصائص : ١٤٠/٢ . وينظر : المثل السائر : ٣١٢/٢ .
- ١٣- ينظر : ظاهرة الحذف : ٩٠ .
- ١٤- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦١/٢ .
- ١٥- المثل السائر : ٣١٢/٢ .
- ١٦- ينظر : الخصائص : ١٤٠/٢ . وتأويل مشكل القرآن : ٢٣٨ . والبرهان في علوم القرآن : ٧٣/٣ .
- ١٧- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٣/٣ .
- ١٨- الكتاب : ٢٤/١ .
- ١٩- ينظر : دلائل الإعجاز : ١٤٦ . والكشاف : ٦٥٦/٤ ، والمثل السائر : ٢١٦/٢ .
- ٢٠- البرهان الكاشف : ٢٤٦ .
- ٢١- دلائل الإعجاز : ١٥٢ - ١٥٣ .
- ٢٢- النكت في إعجاز القرآن : ١٨٩ . وينظر : إعجاز القرآن ، للباقلاني : ٢٦٢ .
- ٢٣- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : ١٣٥ .
- ٢٤- البرهان الكاشف : ٢٣٧ .
- ٢٥- البيان في روائع القرآن : ١٠٩/٢ .
- ٢٦- ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٣ .
- ٢٧- نحو القرآن : ١٢ - ١٣ .
- ٢٨- الرد على النحاة : ٨٠ - ٨١ .
- ٢٩- الكشاف : ٦٥٦/٤ .
- ٣٠- ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٠٩/٢ .
- ٣١- ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧٨/٢ ، ودلائل الإعجاز : ١٥٤ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٠٠/٢ ، والمثل السائر : ٣١٦/٢ ، البرهان الكاشف : ٢٣٧ ، والإنصاف : ٤٦١/٢ ، وبدائع الفوائد : ٢١٦/١ .
- ٣٢- الرد على النحاة : ٩٢ - ٩٣ .
- ٣٣- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٣/٣ .
- ٣٤- حاشية الشهابي على تفسير البيضاوي : ١٧٩ / ١ - ١٨٠ .
- ٣٥- الكليات : ٣٨٤ .

- ٣٦- ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٤٨٧/٢ ، وهو كتاب (الجواهر) للباقولي الأصفهاني (ت٥٤٣هـ) . وقد حقق نسبة هذا الكتاب إلى "جامع العلوم الباقولي الأصفهاني" الأستاذ أحمد راتب النفاخ في مقالتي نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٤٨ ، ج ٤ : ص ٨٤٠ - ٨٦٣ ، عام ١٩٧٣ م .
- ٣٧- البيت لذي الرمة ، لم أهتم إليه في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه : ٢٨٠/١ .
- ٣٨- دلائل الإعجاز : ١٤٦ .
- ٣٩- سورة سبأ الآية : ٣٣ .
- ٤٠- المحتسب : ٢٣٩/٢ .
- ٤١- سورة سبأ الآية : ٥١ .
- ٤٢- المحتسب : ٢٤١/٢ .
- ٤٣- سورة يوسف من الآية : ٤٧ .
- ٤٤- المحرر الوجيز : ٢٥٠/٣ .
- ٤٥- سورة الرعد الآية : ٣١ .
- ٤٦- البحر المحيط : ٣٩٠/٦ .
- ٤٧- التأويل النحوي في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح الحموز : ١٣٤/١ .
- ٤٨- ينظر : اللسان ، مادة (ضَمَر) : ٤٦٢/٤ . وينظر : الكليات : ٣٨٤ .
- ٤٩- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢١٧/٣ . والكليات : ٣٨٤ . والبرهان في علوم القرآن : ٧٢/٣ .
- ٥٠- ينظر : الكليات : ٣٨٤ / ٣ .
- ٥١- نتائج الفكر : ١٦٥ . وينظر : بدائع الفوائد : ٢١٥/١ .
- ٥٢- الجملة العربية : ٨٦ .
- ٥٣- بدائع الفوائد : ٢١٥/١ - ٢١٦ .
- ٥٤- شرح الكافية الشافية : ٦٠٠/٢ .
- ٥٥- ابن ميمون : هو محمد بن عبد الله بن ميمون العبدي القرطبي ، عالم بالقرآن والقراءات وكان حافظاً للغة والأدب ، شاعراً محسناً ، استوطن مراكش ، ومات فيها عام (٥٦٧هـ) . ينظر ترجمته في (بغية الوعاة : ٣٣/١) .
- ٥٦- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٢/٣ .
- ٥٧- سورة يوسف الآية : ٨٢ .
- ٥٨- سورة البقرة الآية : ١٧٧ .
- ٥٩- الأصول : ٢٥٥/٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٣٠/١ .
- ٦٠- ينظر : الكتاب : ٢١٢/١ .
- ٦١- الخصائص : ٢٩٧/١ .
- ٦٢- سورة يوسف الآية : ٨٢ .
- ٦٣- ينظر : المحرر الوجيز : ٢٧١/٣ .
- ٦٤- أسرار البلاغة : ٣٠٦ .
- ٦٥- ينظر : البرهان : ٧٣/٣ .

((مصادر البحث ومراجعته))

- ١- أسرار البلاغة : الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، تح: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو العربي : الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- ٣- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م .
- ٤- الأصول في النحو العربي : أبو بكر محمد بن سهيل السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- ٥- إعجاز القرآن : أبو بكر محمد الطيّب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط ٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١م .
- ٦- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تح: إبراهيم الإبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م .
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .
- ٨- بدائع الفوائد : الإمام أبو عبد الله محمد بن بكر بن قَيِّم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تح: علي بن محمد العمران، ط ١، عالم الفوائد، ٢٠٠٤م .
- ٩- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين أبو عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م .
- ١٠- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : كمال الدين عبد الواحد الزملكاني (ت ٦٥١هـ)، تح: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- ١٢- البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني) : د. تمام حسان، طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب، ٢٠٠٢م .
- ١٣- تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- ١٤- التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ١٥- التراكيب اللغوية في العربية : د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م .
- ١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ط ١، (د - ت) .
- ١٧- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- ١٨- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي) : شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا .
- ١٩- الخصائص : ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- ٢٠- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) : د. محمد أبو موسى، دار التضامن، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م .

- ٢١- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
- ٢٢- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢م .
- ٢٣- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، (د - ت) .
- ٢٤- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د-ت) .
- ٢٥- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- ٢٦- الكتاب معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، تح: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م .
- ٢٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠١م .
- ٢٨- لسان العرب : ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م .
- ٢٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن أثير (ت٦٣٧هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- ٣٠- المجتني : أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، طبع د. محمد عبد المعيد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م .
- ٣١- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- ٣٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- ٣٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، تح: د. عائشة عبد الرحمن، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٨م .
- ٣٤- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م .
- ٣٥- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ٣٦- نحو القرآن : عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- ٣٧- النكت في إعجاز القرآن : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تج: محمد خلف الله أحمد، ود. محمود زغلول، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦م .

أحيانا	نادرا